(إنّ َ السّ َماحَةَ والمُروءةُ والنّ َدَى ... في قُبّ َةٍ ضُرِبَتْ على ابْنِ الحَشْرَجِ) .

وبعده : .

(ملكٌ أغَرّ ُ مُتَوّ َجٌ ذُو نائِلٍ ... للمُعْتَفِيْنَ يَمِيْنهُ لَم تَشْنَجِ) .

(يا خَيْرَ من صَعِدَ المنابِرَ بالتّ ُقى ... بعدَ النّ َبِيّ ِ المُصْطفى المُتَحَرّ ِجِ) .

(لمّ َا أَتَيْتُكَ رَاجِياً لِنَوالِكُمْ ... أَلفَيْتُ بَابَ نوالِكُمْ لَمْ يُرْتَجِ) .

أرادَ - كما لا يخفى - أن يُثبتَ هذه المعاني والأوصافَ خلالاً للمدوح وضرائبَ فيه . فترك أنْ يصرّ ِحَ فيقولَ : " إنّ َ السماحَة والمروءة والندى مجموعةٌ في ابنِ الحَشْرج أو مقصورةٌ عليه أو مختصةٌ به " وما شاكلَ ذلك مما هو صريحٌ في إِثبات الأوصافِ للمذكورين بها . وعَدَل إِلى ما تَرى مَن الكناية والتّ َلويح فجعل كونَها في القبّ َة المضروبةِ عليه عبارةً عن كونها فيه وإِشارةً إِليه . فخرج كلامُه بذلك إِلى ما خرجَ إِليه منَ الجزالة وظهر فيه ما أنت ترى منَ الفخامة . ولو أنه أسقطَ هذه الواسطةَ من البَيْت لما كان إِلاّ َ كلاماً غُفْلاً وحديثاً ساذَجاً . فهذه الصنعةُ في طريق الإِثبات هي نظيرُ الصنعةِ في المعاني إِذا جاءتْ كناياتٍ عن معانٍ أُخَر نحوُ قولهِ - الوافر - : .

(وما يَكُ فِيّ َ مِنْ عَيْبٍ فإِنّي ... جَبَانُ الكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ)